

اتساع القضايا الدلالية في منهج

الدكتور مصطفى جواد

السيد حسين عامر جرمت

أ. د . علي جاسم سلمان

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين إمام المرسلين وخاتم النبيين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين من الآن إلى قيام يوم الدين.

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أقدم ثمرة جهدي المتواضع متمثلة في هذا البحث الذي جاء بعنوان (اتساع القضايا الدلالية في منهج الدكتور مصطفى جواد) طريقاً نحو تسير لغتنا واعانتها على مواجهة مستجدات العصر وتقديم الحضارة ، إذ تنقلت فيه بين المصادر والمراجع لكي يخرج بصورته الحالية وبما يزيده اضافة جديدة وكل همي كان منصبا على اخراجه بشكل لائق يزيده من مكانة الدكتور مصطفى جواد ويفتح آفاقاً جديدة في اتساع اللغة وتطورها ويكون لبنة أولى لبحوث ودراسات أخرى.

إن كثيراً من اللغات ومنها اللغة العربية مجبولة على التطور إزاء كل جديد وما ذلك إلا لأنها تمتلك المرونة التي تؤهلها لهذا التطور، فوجود الأسماء الغريبة وشيوعها في المصطلحات لا يعكس لنا عجز لغتنا عن الاتيان بمثلها بل يعني تهاون أبنائها وتقصير علمائها وضعف المترجمين واستهانة الدخلاء عليها بوجودهم وانتمائهم لأن العربية تتسع لكثير مما اخطأ فيه أصحاب الأقلام وقصر عنه بعض من عنوا بها، ومن هنا بزغت شمس الدكتور مصطفى جواد ليكون امينا على هذه اللغة افنى عمره في دراستها والاجتهاد فيها وبث الروح في أوصالها التي اماتها هجران النطق بها .

وقد جاء البحث متضمناً مقدمة وتمهيدا ومبحثين ونتائج البحث فضلاً على ملخص باللغة الانكليزية ثم قائمة بالمصادر والمراجع .

أمّا التمهيد فقد تضمن حياة الدكتور مصطفى جواد ومسيرته العلمية وتنقله في مهماته التعليمية وانتهاء بمرضه ووفاته بعد ذلك تعرضت لمفهوم الاتساع وأهميته ومسوغاته،

فضلا على التمهيد بيّن البحث أنّ علم الدلالة لم يكن منعزلا عن مسوغات التطور ، وهو ما كان مؤملا لهذه اللغة الكريمة بأنّ تسير في سبيل التطور الطبيعي ، والدلالة عند النحويين تشترط القصد بالمعنى وما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولاً للفظ، وجاء البحث مقسما على مبحثين تكلمت في الاول عن تعاور الحروف، فهي من أركان الكلام لأنّه إمّا أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا وأنّ البحث في تلك الحروف التي تصحب الأفعال في التراكيب والاستعمال من أعظم ميسرات العربية على طالبها ، والأصل أنّ كل حرف من هذه الحروف له معنى خاص به، إلّا أنّ بعضها قد ينوب مكان غيره لضرورة أو غرض بلاغي، وكان المبحث الثاني مخصصا لتضمين الأفعال معاني أفعال أخرى ، وبيّن فيه أنّ اللغة العربية تميزت بالتصرف في وجوه التعبير نظرا لطواعيتها ومرونتها فتتسع دلالة الألفاظ والتراكيب أي العبارة الواحدة أو اللفظة الواحدة قد تتسع لأكثر من معنى، والتضمين عامة دليل سعة اللغة العربية وحاجة أهلها إلى التصرف فيها وتتفرد بخصائص لا تتمتع بها غيرها من اللغات ومنها ما تتمتع به من مرونة دلالية.

وختاما أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في تقديم الشيء اليسير عن خصيصة من خصائص اللغة العربية ودور علم من أعلامها في إبرازها بصورة بهية قوية تنافي نظرة الجمود التي سادت عنها وتكسر رتابة البحث فيها ألا وهو الدكتور مصطفى جواد، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

أولا: نبذة عن حياة الدكتور مصطفى جواد

أُخْتُلِفَ في تاريخ ولادته وهو الشيء الوحيد الذي أهمله هذا الثبت المحقق على الرغم من علو كعبه ومرد ذلك لأمور عدّة فربما فعل ذلك لأن تواريخ الميلاد قلما تسجل عندنا معشر المسلمين ، على نحو ما يفعل المسيحيون أو لأنه كان يخشى الشيخوخة بل يخشى حتى من كلمة (تقاعد)⁽¹⁾ ، ولذلك أُخْتُلِفَ في سنة ولادته .

ولا غرابة في ذلك لأن الدكتور مصطفى جواد ذاته ليس بعالم تاريخ ولادته الحقيقي كما قال ذلك في رسالة بعثها إلى وحيد الدين بهاء الدين قال فيها " لست بعالم تاريخ ولادتي الحقيقي فضلا عن يومها "⁽²⁾ .

وما يؤكد ذلك ما قاله الدكتور جعفر الخليلي " الدكتور مصطفى جواد لم يكن متثبتاً من تاريخ ولادته على ما أخبرني هو "(3) ، لذلك فإن ما ذكر عن تاريخ ولادته وما ذكر في مختلف المصادر بأنه من مواليد 1901 أو 1904 أو 1907 أو 1908 ما هو الا ضرب من الحدس عنده وعند الآخرين فضلاً على ما ذكرنا من أسباب اختلاف ويمكن لنا أن نرد ذلك الى الجنسية العثمانية فقد كان العثمانيون الاتراك في تواريخهم يأخذون الحساب الرومي من دون الحساب الهجري علماً أن هناك فرقاً محسوساً بين الحسابين يتراوح بين السنتين والخمس سنوات (4) ، والراجح عندي أنه من مواليد 1904م، وذلك لكثرة الآراء التي اجمعت عليه ومنها ما ذهب اليه الاب انستاس الكرمللي : " أنه ولد سنة 1904م - 1322هـ "(5) لأنه لا يوجد رأي راجح على الآخر، ولأن الكرمللي أقرب الى الدكتور مصطفى جواد من الآخرين وأعلم بحاله، والاهم من كل ما سبق أنه عاصره وكتب ترجمة مصطفى جواد في حياته ذكر فيها سنة ولادته التي نشرها في مجلته (لغة العرب) ولا يُستبعد أن يكون قد استقى معلوماته منه ، ثم إن التزام الدكتور مصطفى جواد الصمت حيال قول الكرمللي إقرار منه به ، أما مكان ولادته أو مسقط رأسه فقد كان في محلة (عقد القشل) في الجانب الشرقي من مدينة بغداد قبل انتقال عائلته الى محافظة ديالى (6) .

أكمل صفى الأول والثاني الابتدائي في دلتاوه* ثم نقله شقيقه إلى بغداد ، وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة دخل دار المعلمين الابتدائية وتخرج فيها عام 1924م، وعين معلماً في مدرسة الناصر الابتدائية ثم نقل إلى مدرسة السيف الابتدائية في البصرة ثم مدرسة الكاظمية في بغداد ثم مدرسة الخالص الابتدائية (7) ، بعد ذلك سافر الدكتور مصطفى جواد سنة 1934م الى باريس فقبل في جامعة السوربون لغرض الاعداد لشهادة الدكتوراه وكان عنوان أطروحته (سياسة الدولة العباسية في أواخر عصرها) ثم عاد وعين مدرسا في دار المعلمين العالية(8)، ومما يدل على ما كان يتمتع به الدكتور مصطفى جواد من علمية فذة هي دعوته عام 1942م لتعليم الملك فيصل الثاني اللغة العربية (9) .

اصيب الدكتور مصطفى جواد بمرض القلاب عام 1967 وبعد رحلة طويلة مع المرض والعلاج في الداخل والخارج توفاه الله عشية يوم الاربعاء 17 كانون الأول 1969م ، فرزئ العراق بوفاة العلامة والمربي الكبير الاستاذ مصطفى جواد الذي عرفته الأوساط الفكرية والأدبية والتربوية علماً من الأعلام، متفانيا ودؤوبا ومخلصا.

ثانياً: مفهوم الاتساع في اللغة العربية

يعد الاتساع في اللغة العربية وسيلة للجمع بين الآراء المتضادة والمتباعدة والمتقاربة ولا يمكن بحال من الاحوال عد مصطلح الاتساع مصطلحاً حديثاً، فقد استعمل في الدراسات اللغوية المبكرة مما يدل على ثباته وشهرته (10).

إنّ الاتساع لم يكن رهين الامزجة والاهواء بل هناك عوامل يجب مراعاة توافرها قبل الولوج فيه ، فمنها ما يتعلق بطبيعة اللغة العربية وغياب القرينة القطعية فضلاً على كثرة الموضوعات في السياق ، فغياب اي منها يجعل المعنى محددا وبالتالي لا مجال للاتساع ، فيما لو استكمل الاتساع هذه العوامل اصبح اداة اخرى بيد اللغوي وغيره لاستخراج معان جديدة ، وبهذا فان اتساع المعنى هو المنطلق الأساس في اختيار قسم من المفردات وتراكيبها في الجملة للوصول إلى اكثر من معنى في أوجز تعبير، فموضوع الاتساع له قيمة عظيمة في الفكر اللغوي العربي حتى اتسع استعماله وبدأ العلماء يعقدون له ابواباً وفصولاً في مؤلفاتهم وهو يشمل كل كلام وضعته العرب في غير موضعه او ضمنته معنى غير معناه، ولم يكن ذلك فوضوياً بل استمد حده من شواهد قرآنية وأحاديث نبوية والقول بالضرورة الشعرية" (11).

لقد تردد الاتساع ومرادفاته في اللغة إلا أنّ مصطلح الاتساع كان الأكثر تردداً والاكثر ثبوتاً ودقة على ما يبدو ، في حين كانت بقية المصطلحات ومنها (السعة والتوسع والتوسعة) التي استعملها العرب قديماً بمفهوم واحد لكن أكثرها تداولاً هو مصطلح الاتساع كما ذكرنا لأن غيره -أي الاتساع- كان اقل دقة وندر ، ويكفي القول: إنّ نسبة تردد مصطلح الاتساع وحده فاقت نسبة تردد المصطلحات الاخرى مجتمعةً وهذا الأمر هو الذي يدفعنا إلى القول بمركزية مصطلح الاتساع وهامشية غيره سواء أكان من المادة اللغوية نفسها ، أم من مرادفاتها.

وأول من استعمله سيبويه الذي رأى أن استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لغرض الاتساع والايجاز والاختصار (12) ، لكن الاختلاف في المصطلح جعله مبهماً أحياناً وعدّه بعضهم اتساعاً في حين عده آخرون ضرورة في الشعر، او هو توسع او تجوُّز او حذف على غير قياس او تضمين (13). فهو في النثر اتساع وفي الشعر ضرورة، وقد يجوز بعض أصحاب الامالي الاتساع في النثر والشعر كابن الشجري (14) وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أنّ "الشعر لا يحتاج به اليوم الا إذا وافقه النثر" (15)، لأنّ

الشعر كما يرى لا يصح أن يتخذ دليلاً على صحة التعبير مادام مخالفاً للنشر لتحكم الضرورة به فيأتي الاتساع هنا ليزيد العربية مرونة إلى مرونتها لأن " من المتعارف أن في كل لغة قديمة عظيمة كاللغة العربية كلمات مات استعمالها أو بعضه أو ندر حتى اختلف علماء اللغة أنفسهم في تفسيرها وشرحها لأن فيها ما كان مقتبساً من لغات أخرى" (16) وهذا الاختلاف قد يكون اضعافاً لها. والاتساع عرفه الدكتور مصطفى جواد بأنه " باب استعمال الكلم في غير معانيه" (17) وهذا الاستعمال يستلزم الاجتهاد الذي برع فيه بعد أن أصبح له ذوق لغوي خاص به ميزه عن غيره ممن عاصره أو سبقه من العلماء ، استطاع بهذا أن يصحح ويعقب ويستدرك على غيره من اللغويين وأصحاب المعاجم " فقد صاحبه هذان الانيسان الحميمان القريبان إلى روحه وفكره ووجدانه : الاجتهاد الذاتي والجد حتى آخر أيام حياته" (18) فيقول الدكتور مصطفى جواد " فالميدان ميدان استدلال واحتجاج وبرهنة وانتهاج (19) " .

ثالثاً: مسوغات الاتساع

إنَّ اللغات تتطور إزاء كل جديد " ونعني بالتطور أنَّه لم يلتزم فيه دائماً آراء النحويين السابقين" (20) وهي في صراع دائم مع هذا التطور، فلم لا تكون العربية هي هذه اللغة إذا لم يرغب عنا امتلاكها المرونة التي تؤهلها لهذا التطور، فلم يكن الدكتور جواد أول من خاض في هذا المجال بل كتب كثير قديماً وحديثاً في وجوب سلامة اللغة العربية والحفاظ عليها ولكنهم كانوا بين مجد ومقصر ومتساهل ومتبحر وكله مضر بالعربية ومعنى ذلك ان التخطئة والمؤاخذة ينبغي أن تكون على حسب المقام (21) ، فنهض بما لا ينهض به العصبية أولو القوة " إنَّ تفرق المباحث اللغوية وقلة التأليف في موضوعها العام الشامل وتهاون أكثر المؤلفين... وإدخالهم الضيم على العربية فيما كتبوه ونكوص آخرين منهم عن مجاراة ما يجد كل يوم من ألوان البحث في فقه اللغة العام وفقه اللغة المقارن، ان في هذا كله لما يهيب بالغيور على هذه اللغة الادلاء بدلوه" (22) والدكتور مصطفى جواد وصلت غيرته على اللغة العربية حدا لا يصدق حتى انه " كان يصحح لغة أفراد العائلة في كلامهم وكتاباتهم وقراءتهم ورسائلهم" (23) .

وما وجود الأسماء الغريبة وشيوعها في المصطلحات يعني عجز اللغة العربية عن الاتيان بمثلها ، بل يعني تهاون أبناءها، وتقصير علمائها ، وضعف المترجمين ، واستهانة

الدخلاء عليها بوجودهم وانتمائهم⁽²⁴⁾. فالعربية تتسع لكثير مما أخطأ فيه أصحاب الاقلام وقصر عنه بعض من عنوا بها.

فيدخل الدكتور مصطفى جواد إلى الميدان بقوة ليثبت تطور اللغة واتساعها بقوله " إنَّ الكلم تطور استعمالها على توالي العصور فلم يثبت ذلك الاستعمال في كتب اللغة ، لأنَّ أناساً منهم لم يفتنوا للتطور وآخرين منهم ، وهم أولو قلة ، عدوا ذلك التطور مولداً ليس له في أن يسجل ولا يضاف إلى العبارات الفصيحة والكلمات الصالحة للاستعمال"⁽²⁵⁾، ونستطيع أن نقول " أن ما عمله التطور في اللغة على مختلف الانحاء سواء في الإعراب أم الاعلال أم الموازين أم الاشتقاق أم الأفعال أم المصادر يبقى اثراً من آثار التطور العام الذي تخضع له كل لغة في سيرها الارتقائي"⁽²⁶⁾. وعن التطور يذهب الدكتور مصطفى جواد في كتابه قل ولا تقل إلى أن " التطور قد اشتق من زمن بعيد ماض وجرى على الألسنة ووافق روح العربية"⁽²⁷⁾ .

ويمكن أن نضيف مسوغاً آخر لوجود هذه الظاهرة - الاتساع - في اللغة العربية هو مرونة اللغة العربية ومناسبتها لكل زمان ومكان ممثلة بسعتها إذ قال ابن جني (392هـ) " كثرة هذه اللغة وسعتها"⁽²⁸⁾ فضلاً على أن الاتساع في أي لغة ينبع من طبيعة حاجات أهل تلك اللغة للتعبير وقوة إحساس أهل تلك اللغة في كل شيء وما يتخللونه من الأشياء فيقول "ولقوة إحساسهم في كل شيء وتخييلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألّف مذاهبهم"⁽²⁹⁾، فالدكتور مصطفى جواد مؤمن بمبدأ يجوز فيه "القول ما لم يخالف أساليب الفصحاء ، ومن القواعد ما يثبتته القياس، وإن لم يذكره العلماء"⁽³⁰⁾ ثم يؤكد دعواه هذه بقوله "لسنا من المنكرين للقياس ولا من المقصرين في تحبيب العربية وتطويرها مع العصور"⁽³¹⁾ .

فاتساع العربية لم يأت من فراغ بل لأنها تمتلك أسراراً عجيبة تقف وراء إفتنانها في التعبير من دون أخواتها الأخريات فضلاً عن اللغات الأعجمية ، وإن ظهر تقصير العربية في المصطلحات العلمية والفنية فذلك ناشئ عن تقصير العرب أنفسهم في العلوم والفنون العصرية المختلفة⁽³²⁾ والا فهي بحد ذاتها " لها قابلية طبيعية لمجاراة الزمن والتطور، معتمدة على طبيعتها في النحت والاشتقاق والتعريب ومعرفة هذه الطبيعة واجبة على من عني بها ووكل إليه الحفاظ على سلامتها"⁽³³⁾ .

الاتساع في القضايا الدلالية

لقد شغل البحث في أصل اللغة ودلالة ألفاظها جانبا واسعا من النشاط اللغوي على امتداد عصور متتالية ، فالنظر في إشارة دلالة الألفاظ إلى معانيها ونوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله يبقى ذا فائدة ولاسيما إذا كان سبيلا إلى التطبيق "فهناك من اللغويين من يتصور وجود ربط طبيعي بين الألفاظ ودلالاتها ولا يخطر ببالهم أنَّ القدرة على استichاء الدلالات مرجعها إلى ما يكسبه المرء من ألفاظ معينة... فالعملية كلها مكتسبة"⁽³⁴⁾، وبهذا تباينت الآراء في حقيقة ذلك إذ ذهب عبد القاهر الجرجاني الى "أن أشكال الكلمات ليست بدالة على شيء ولا ترتبط بهيئتها وأصواتها بمدلولاتها وإنما يتم الربط بين هذه الأشكال اللغوية وما تدل عليه بالتفاهم الاجتماعي"⁽³⁵⁾، ويرى السيوطي أن "الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس أو بكون بعضها بوضع الله والباقي بوضع الناس"⁽³⁶⁾ ، ولا شك في أن يكون هذا التفاهم عرضة للتغيير لأن حاجات المجتمع وظروفه متجددة لذلك تبدو حاجة ما بعد مدة من الزمن غائبة عن المجالات الحيوية للمجتمع في حين تظهر حاجات أخرى لم يكن للمجتمع عهد بها من قبل وهذا بطبيعته يؤدي الى خلخلة المخزون اللغوي المتواضع عليه ويؤول بعدئذ إلى تطلع بوفاء مطالب التعبير اللغوي الجديد، وبهذا "يكتسب الإنسان ألفاظ اللغة ودلالاتها في تجارب كثيرة من الحياة معها تتشكل الدلالات وتتلون وتظلل بظلال متباينة ثم تستقر على حال عندها يتبنى المرء لكل لفظ دلالة معينة هي جزء من عقله ومن نفسه"⁽³⁷⁾ .

فلم يكن الاتساع لدى الدكتور مصطفى جواد مطلقا بل تراه يقول في البعض لا تساوي نصف الشيء فكيف تساوي معظمه على رأي البعض" ولو كان ذلك على سبيل الاتساع والتجوز"⁽³⁸⁾ .

وقد عاب على بعض الكتاب العرب تركهم الألفاظ العربية الفصيحة القديمة واستعمال غيرها من الألفاظ الحديثة أو الأجنبية ومن ذلك قولهم :هؤلاء الطغمة بدل الطغام التي تستعار من أراذل الطير والسباع ⁽³⁹⁾ .

ومن جانب آخر نجده يقول إنَّ " للغة العربية قابلية طبيعية لمجاراة الزمن والتطور، معتمد على طبيعتها في النحت والاشتقاق والتعريب ومعرفة هذه الطبيعة واجبة على من عني بها ووكل اليه الحفاظ على سلامتها"⁽⁴⁰⁾، لأنه كان مؤمنا بأنَّ اللغة تتطور مع تطور

الإنسان والمجتمع لتلبي احتياجاته ، فهي-اللغة-"كائن حي متطور ينبغي ألا تجمد على ما كانت عليه في العصور الأولى" (41).

مُسَوِّغات التغيّر الدلالي

تعد دراسة التغير الدلالي المحور الرئيس لعلم الدلالة الحديث الذي تركزت جهود الباحثين فيه على جوانب التغيرات المتعاقبة التي تحدث للمعنى إذ حاول العلماء تفهيد التغيرات التي تحدث للمعنى وتصنيفها على أسس منطقية فكان أهم ما شغل علماء اللغة هو تغير المعنى (42) .

فالتغير الدلالي أو تغير المعنى جزء من التغير اللغوي الذي يشمل قطاعات اللغة الرئيسية وهي الأصوات والصرف والنحو والمفردات حتى غدا نظرية أساسية من نظريات العلوم الطبيعية والإنسانية (43) ، وكان الدكتور مصطفى جواد مؤمنا بتطور اللغة عامة والدلالة خاصة ذلك لما تحويه من أسرار ودقائق في حروفها وكلماتها وتأليف جملها وقواعدها وموسيقاها اللفظية والتركييبية (44) .

ولم يكن الاهتمام بالتغير الدلالي حديث العهد فقد اهتم العرب بهذه المسألة قديما إذ قال الجاحظ "إنَّ الألفاظ لا تبقى محتفظة بمعانيها الأولى بل تنتقل إلى غيرها وتكتسب صورا جديدة لم تكن معروفة من قبل" (45) .

فالتغير إلى الأفضل مرتبط بشيء موجود ثم يحدث له انتقال أو تغير من حال إلى أخرى " فنمو الدلالة وتطورها يتأثر بمؤثرات أوضحها أنها تختلف لدى كل منا باختلاف التجارب التي نمر بها والظروف المحيطة بهذه التجارب" (46) وهناك شواهد كثيرة على تغير الدلالة من عصر إلى آخر لأن " تطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس مراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية" (47)، فعلى سبيل المثال عبارة: (رغم انفه) أو (على الرغم من) واستعمالها معروف شائع، فلمعرفة سبب هذا الشيوع لابد من استعادة إدراك الظروف التي هيئت للاستعمالات التي كتب لها الشيوع، فمادة (رغم) في هذه العبارة استعمالها مجازي، وإن حقيقة مادة (رغم) متصلة بالاسم وهو (الرغام) أي (التراب) وهذا هو المعنى المركزي الذي سجلته المعاجم اللغوية، فعبارة (رغم انفه) أو (وانفه راغم) تعني بحسب المعنى المركزي كأن انفه يمس الرغام أي (التراب) ، ذلك إشارة إلى إذلاله وإجباره ثم فارقت هذا الظرف وهذه الحال فصارت تطلق في كل أحوال الاضطرار فنقول مثلا: (جئتكَ على الرغم من شدة البرد) (48)، وهو الرأي الذي يتفق معه

الدكتور مصطفى جواد في كتابه قل ولا تقل ويشدد على أن اللغة العالية في استعمال (على) لتكون على الرغم من أنه ودونها لغة استعمال الباء وغير الفصيح هو قولهم (فعله رغم انه) ويستثنى من ذلك الشعر لأن له ضروراته (49) وهذا التطور يصيب المفردات او الكلمات بصفة خاصة ، فهناك ميل إلى مفردات اللغة نحو النمو والتكاثر بل التخفيف، فاللغة توجد ألفاظا جديدة لمذلولات قديمة كما أنها قد تستبقي الألفاظ القديمة وتلونها بالمعاني الطارئة الجديدة (50) ، وهذا ما اتخذه الدكتور مصطفى جواد أسلوبا له في الكتابة لأنه كان في بعض الأحيان ينتقي كلمات معجمية ضخمة أراد إحياءها والباسها ثوب الجدة والحركة باستعماله إياها (51) ، فالاستعمال يمثل الواقع اللغوي (52) فسمو الألفاظ وانحطاطها مرتبط بالاستعمال الذي يكون أحيانا سببا في موت هذه الألفاظ وأحيانا أخرى سموها وعلو شأنها فكان القرآن الكريم صاحب الدور البارز في هذا الشأن حتى قال الدكتور مصطفى جواد "والعربية لغة جسيمة عظيمة قيمة لامة كريمة عظيمة حافظت على كلامها ونظامها وقوامها بقرآنها العزيز وتراثها الادبي البارع " (53) ناهيك عن أنه "هناك ألفاظ قد تصيبها الخسة بعد الرفعة وتفقد الاحترام الذي كان لها في المجتمع وأكثر ما يكون هذا في الالقاب الدنيوية كلفظ (أفندي) حين تقارن حالها في أواخر القرن التاسع عشر بحالها في منتصف القرن العشرين" (54) .

"فكما قد تتحط الدلالة في الألفاظ قد تقوى في ألفاظ أخرى غير أن ضعف الدلالة أو انحطاطها أكثر ذيوعا في اللغات بوجه عام" (55). وهو بهذا ينحو عكس منحى بعض المتأخرين الذين استعذبوا ما كان سائغا مقبولا ومقيسا معقولا ومعروفا منقولا لكن مما يمكن أن نوشره هنا أن التعابير العربية الجديدة أي المجازية الخالية من صبغة الاقتباس لا تزال ضعيفة لانقطاع الصلة بين الأسلوب القديم والأسلوب الجديد، إذ يرى الدكتور مصطفى جواد أن تفرعات اللغة العربية السقيمة المبهمة وقيودها الناهكة وشواذها المتوافر جعل بعض الغربيين يؤخذون عليها عجزها عن متابعة تطور العصر وفقدانها المرونة والاتساع ، فيقول "والحق في جانب من قولهم لأن التفاريع والشروح والتعاليل المريضة جعلت العربية مستحكمة السور" (56) ، حتى قال "ان العلم والحضارة جاءا بمعان ومذلولات كثيرة لابد لها من ألفاظ تؤديها" (57).

ما يدعو الى الركون لما في اللغة من سعة واشتقاق ،فضلا على التعريب الذي أجازته الدكتور مصطفى جواد مضطرا وكذلك النحت لانه نادر في العربية ويشوه

كلماتها⁽⁵⁸⁾ ، وبذلك يمكن لنا أن نقول إن التسهيل في اللغة أصبح ضرورة لأنها حديثة الاتصال بالعلوم والفنون الجديدة التي سادت العالم في المدة الأخيرة.

والحقيقة أن المفردات عناصر لغوية ودلالاتها تنافي مبدأ الاستقرار لأنها قابلة للتأثر بالزمن وأطواره التاريخية، فلا يمكن لنا دراسة التغير الدلالي لأي لغة من اللغات بعيدا عن المنهج التاريخي، لأن دراسة التغير الدلالي تستلزم معرفة كاملة بالسيرة الدلالية للمفردة المدروسة ليتسنى لنا معرفة الدلالة الأصلية لها والحكم على دلالتها الجديدة ومعرفة السبب الذي دعا إلى ذلك⁽⁵⁹⁾، وهذا الأمر هو ما يفسر كيف أن السابقين الأولين من علماء النحو لم يلقوا بالا في دراسة اللغة إلى تاريخها والأطوار التي مرت بها والتغيرات التي تعرضت لها في حياتها جملة واحدة وانها جاءتهم كما وضعت⁽⁶⁰⁾.

المبحث الأول: تعاور الحروف (النيابة أو التضمن)

مقدمة

تعد الحروف في اللغة العربية أحد أقسام الكلام، فالكلام عند النحويين إما أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا والأخير هو ما أوجد معناه في لفظ غيره ، والحرف وحده لا معنى له أصلا إذ هو كالعلم المنسوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة، فاذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى فظهر بهذا أن المعنى الافرادي للاسم والفعل هو في انفسهما، والمعنى للحرف هو في غيره أي أن تصور معناه متوقف على خارج عنه فاذا كان معنى (من) للتبعيض لم تفهم ذلك إلا بعد معرفتك بالجزء والكل، وبالحرف الذي يطابق موقعه تحيا اللغة وتكون أكثر مرونة⁽⁶¹⁾ .

والحروف لها وظائف كثيرة، من أهمها ربط الكلمات والجمل بعضها ببعض، " لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفهم مبنيا أكثرها على معاني حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها قد كثر دورها وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الأذعان الا لمن يعانيتها"⁽⁶²⁾، كما يذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن تيسير قواعد اللغة وخصوصا البحث عن حروف الجر التي تصحب الأفعال في التراكيب والاستعمال يعدّ من أعظم ميسرات العربية⁽⁶³⁾ .

ولعل حروف الجر هي الحروف الأكثر استعمالاً في هذا المجال، والأصل أن كل حرف من هذه الحروف له معنى خاص به، فحرف الجر (من) يعني ابتداء الغاية، وحرف

الجر (إلى) يعني انتهاء الغاية، قال تعالى ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ﴾ (64)، فالمسجد الحرام هو ابتداء الغاية، والمسجد الأقصى هو انتهاءها.

إلا أن بعض الحروف قد ينوب مكان غيره لضرورة أو غرض بلاغي، وهذا ما يسميه العلماء (التضمين أو النياحة)، فليس السر في خص حرف من دون حرف لغرض بلاغي فحسب بل هناك أسرار من المعاني المكنونة التي لأجلها تكلم من هو خبير بهذا الحرف.

التناوب اصطلاحاً : يطلق اسم التناوب على كل حرف يقع مكان حرف آخر، للدلالة على المعنى، وقد عقد ابن جني في كتابه "الخصائص" باباً سماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) (65).

"فلم يكن موقف ابن جني من هذه الظاهرة موقف الإيجاب التام المطلق ولم يكن على جهة النقيض، بل بين بين بشروط وضوابط حسب الأحوال والداعي لتناوب حرف مكان حرف، فلم يرفضها كما هو رأي المدرسة البصرية ولم يقبلها مطلقاً كما رأي المدرسة الكوفية" (66)، فالقول بنياحة حروف الجر بعضها عن بعض قول مطلق يضيق كلما عرضناها على مسموع اللغة ومقيسها (67)، غير أن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إذاً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه.

والتناوب قد يقع بين الحروف مطلقاً، فليس مختصاً في باب حروف الجر بل يقع في الحروف الأصلية التي هي من بنية الكلمة، منها ما أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (68).

ومثل له بذلك بلهجة الاستطاء وهي: قراءة بعضهم (أنطيناك) بالنون في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (69)، وروي ذلك عن النبي (ﷺ) أنه قرأ: إِنَّا أَنْطِينَاكَ الْكَوْثَرَ (70).

التضمين:

التضمين من المصطلحات المشتركة بين النحاة البلاغيين وبين أصحاب الشعر والقافية، ويطلق التضمين عند علماء العربية على معان منها إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته لتضمنه معناه واشتماله عليه ومنها أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها (71).

قال ابن هشام في المغني " قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا" (72)، وقال الخصري في تعريف التضمين "وهو إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين" (73) أي تكون فائدة التضمين هنا إعطاء مجموع المعنيين وهو أقوى من إعطاء معنى فذ، فإذا استعمل اللفظ في غير ما هو له فقد أضاف معنى إلى أصله، وجاز به موضعه إلى مواضع آخر من دلالاته، فيكون كل منصرف ينصرف إليه متصلا بأصله" (74) وعرفه الدكتور مصطفى جواد بقوله "أن يشرب فعل من الأفعال معنى فعل آخر لقاربة بينهما وقد يكونان كلاهما متعديين بأنفسهما أو يكون أحدهما متعديا بنفسه والآخر بحرف الجر أو يحل حرف أحدهما محل الآخر" (75)، كما قال عنه الدكتور فاضل السامرائي " معنى التضمين إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين" (76)، كقولهم (سمع الله لمن حمد) أي استجاب فعدي يسمع باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه ، كما ذهب آخر الى أنه "استعمال لفظ توسعا يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسب له فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي وال لزوم" (77)، فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف (78) .

وبهذا نخلص الى أن التضمين نجده في النحو والصوتيات وغيرها وليس غرضا بلاغيا بحثا بالرغم من انه يقوم على الإيجاز من خلال جمع معنيين بأقصر أسلوب ، فـ"العدول إلى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق ظاهرة من ظواهر العربية" (79)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ (80) فما تؤديه اللام بهذا السياق، له مبلغ الأهمية في الكشف عن المعنى المطلوب، فهي ليست بمعنى (في) ولا الغاية، ولا التعليل، ولا وإنما أوحى السياق بما يتعدى بها وتستريح إليه ، أنه فعل (نصب) المتعدي باللام ووضع الموازين يوم القيامة إنما هو تمهيد لنصبها (81) ، ولاهمية هذه الظاهرة في اللغة العربية وحاجة المتكلم إليها ذكر الزركشي تحتها أوضاعا مختلفة متوسعا فيها كوضع النداء موضع التعجب أو تضمين معناه، وجمع القلة موضع الكثرة، والتذكير موضع التأنيث ووضع الفعل الماضي موضع الفعل المستقبل وعكسه وظواهر أخرى بيانية وبديعية وصوتية وغيرها (82) . وذكر السيوطي له أقساما كتضمين الفعل الاسم

والاسم الحرف وفسر في ضوءه ظواهر نحوية نحو بناء (أمس) على الكسر لتضمنه معنى لام التعريف (83) .

موقف الدكتور مصطفى جواد من الخلاف في التضمنين أو التناوب

تعد اللغة العربية من أكثر اللغات ميلا إلى الافتتان في طرائق اداء المعنى مع الحرص على التفصيل في تحديده ، فكثير منها لا يعرف معناه من لفظه فقط وإنما بعد وضعه في الجملة فحرف الجر قد يستعمل لأكثر من معنى وهو الامر الذي يعكس مرونة واتساع اللغة (84) ، والحروف هي واحدة من أكثر اقسام الكلام مرونة وما ذلك إلا لأن "الحروف في كل لغة كالمفاصل في الاجساد والاجسام ولاسيما حروف الجر فانها مفاصل العربية بها تتحرك وتتصرف" (85) . وهذا ما يفسر لنا أن وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما في جملة لا يفيد شيئا ، وتسمى أيضا حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها ويسميتها الكوفيون أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية (86) ، وسبقهم في ذلك الخليل إذ قال "وهي حرف من حروف الصفات" (87) فالأصل في حروف الجر أن يكون لكل حرف منها مكان يحله، ومعنى يؤديه حين تركيبه مع غيره لأن الحرف بصفة عامة: هو ما دل على معنى في غيره، غير أن العرب تتوسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني (88) ، ومن المعروف أن لحروف الجر معاني متعددة فـ(من) تأتي لابتداء الغاية وللتبعية ولبيان الجنس ولغير ذلك والباء تأتي للالصاق والسببية والاستعانة وغير ذلك من المعاني و(على) تأتي للمصاحبة والاستعلاء والمجازة وهكذا بقية حروف الجر (89) . ويرى النحاة أن لكل حرف معنى أصليا مخصوصا لا يفارقه (90) كالباء للالصاق وعلى للاستعلاء و(من) للابتداء، و(الى) للانتهاء والكاف للتنشبيه، وهي معانٍ لا تفارقها وقد تصحبها معانٍ أخرى أو تنوب عنها وتؤول إليها عن المعاني الأصلية (91) .

وهو نادر كما وصفه الدكتور مصطفى جواد بقوله "نيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية" (92) فلا تقول دخلت على الدار بمعنى دخلت فيها، وما ذلك الا لان الاصل في تلك الحروف ان يكون لكل منها مكان يحله ومعنى يؤديه الا ان هذا المعنى قد تتسع فيه العرب فتقيمه مقام غيره "ترخص في تناوب الحروف من ترخص من المقلدين ليخرج من وعورة المسلك، ويفر من صعوبة البحث، إلى قرب المأخذ وسهولة التناول. وأما الحذاق المتقنون فإلى التضمنين في الفعل أميل، وفيه أرغب، وبه أعنى" (93) ،

لأن التضمين اتساع في المعنى وهو أسلوبٌ مرتبط بالذوق يُلجأ إليه لغرض بلاغي مع تحقق المناسبة بين الفعلين ووجود قرينة يؤمن معها اللبس ، وقد انكر الدكتور جواد صحة قولهم (حروف الجر ينوب بعضها عن بعض) فقال "لقد غبرت عدة سنين التمس الدليل على صحة قولهم (حروف الجر ينوب بعضها عن بعض) فلم أظفر به ولا لمحت له خيالا فانه لعمر الله قول مطلق يقتضي العموم ويفيد الشمول"⁽⁹⁴⁾ . وما ذلك إلا لان القول بالتناوب في حروف الجر نوع من الجمود الفكري واعتداء على طبيعة اللغة واعتقادات فاسدة، وظنون رديئة لأن في هذه الحروف دقائق وأسرارا خاصة بكل منها.

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنه ليس مع من يجعل نيابة حروف الجر عن بعضها هي الأصل وأنَّ الحرف الواحد من تلك الحروف يقع بمعنى غيره بصورة مطردة، والحمل على المعنى الأصلي أولى من التأويل ، والقول إن (في) في قوله تعالى (وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) بمعنى (على) تعسف لأن (في) فيها مبالغة في الصلب فكأنه يدخله في جذع النخلة ، هذه الصورة لا تكن في معنى (على) . فهذا التغيير مقصود من الله ﷻ ولا يوجد حرف بمعنى حرف آخر على الصحيح⁽⁹⁵⁾ .

وعند الدكتور جواد أنَّ القول بنيابة حروف الجر قول مطلق وعند عرضه على واقع اللغة من مقيس ومسموع نجده يتضاءل حتى يخنقي أمّا ما يستعمل من الحروف في غير معانيها فيذهب إلى أنَّ ذلك استعمال مُخطئ أو يكون لضرورة شعرية وليس للتضمين⁽⁹⁶⁾ ومن ذلك أنَّ (من) تستعمل لأكثر من معنى مثلا لابتداء الغاية وللتبويض ولبيان الجنس وللتعليل وغيرها " فالحق أنَّ الأصل في حروف الجر أنَّ لا ينوب بعضها عن بعض بل الأصل أنَّ لكل حرف معناه واستعماله ولكن قد يقترن معنيان أو أكثر من معاني حروف الجر فتتعاور الحروف على هذا المعنى"⁽⁹⁷⁾ ، وأن هذا قد يحصل أحيانا بالسماع عن العرب، وليس معنى هذا أنَّ ذلك مقيس لكل أحد ينبغي أي حرف شاء عن أي حرف شاء، فهذا لا يقوله أحد ولا يقع في عقل عاقل من أولي العلم.

وهناك من يرى أنَّ مسألة التضمين لا أساس لها ، لانه لا دليل عليها ، ولا حجة لأصحابها ، وبالتالي ان ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين: أما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاما ، وأما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ ، فالنيابة ترجع الى التركيب لا إلى الحروف ، والتضمين يرجع الى مبحث دلالات الألفاظ ، أمّا سببه فهو قولهم بالاصالة والفرعية للألفاظ وهذا يشترط معرفة الأقدم

في نشأة الألفاظ⁽⁹⁸⁾ ، ورد الشواهد معتمداً على التأويل كالقدامى ، كما في قوله تعالى ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾⁽⁹⁹⁾ ، و﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾⁽¹⁰⁰⁾ ، وهم إنما عمدوا الى هذا فرارا من وقوع الباء موقع (من) ، وأن (شرب الماء) معناه: جرع الماء. وأن شرب من الأضداد ، فإذا كان بمعنى جرع فهو متعدد وإذا كان بمعنى (روي) فهو لازم⁽¹⁰¹⁾ .

ويعد الدكتور مصطفى جواد التضمن الذي يكون من ضرورات الشعر من الشوائب التي أصابت اللغة العربية ولم يكن لها منه منتدح وهو عموما من نتائج تأثر النحو بالمنطق السلبي إذ أظهر قواعد وأحكاما لم تكن وليدة الاستقراء ، لذلك صادفوا ما يخالفها فلجأوا الى التأويل والتقدير في الكلام⁽¹⁰²⁾ ، فنجده قد قال في قوله تعالى ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾⁽¹⁰³⁾ ، المعنى يشرب منها ، لا عبرة لما قيل بـ (التضمن) أي: أن الباء تضمنت معنى (من) وذلك لان كلام الله جرى على لغة العرب ، والعرب قد تصرف في لغتها تصرفا واسعا، والله حكمة بالغة في وضع كلامه على هذه الهيئة ، إذ قدم الدكتور مصطفى جواد آراء متعددة وتصويبات نبه من خلالها على الخطأ في استعمال حرف الجر في غير موضعه اعتمادا على المعاجم اللغوية العربية ، فذهب إلى القول بأن: ذهب عنه غير ذهب اليه ، وبعد ذلك يقول باستثناء نيابة أحرف الجر الخاصة بالظرفية المكانية وعلى نطاق ضيق في بعض كلام العرب وشعرهم كنيابة الباء عن (في)، ومع قوله هذا فانه ينكر حتى تلك الإنابة إذا خيف الالتباس كقولهم (تصرف فيه) فان ذلك يعني مكانا يذهب وي جاء فيه كالطريق وقولك (تصرف به) يعني شيئا يحمل المتصرف معه كالنقود والجواهر، ومنه قولهم تصرفت به الاحوال أي تقلبت عليه والمراد حملته معها⁽¹⁰⁴⁾ ، ويُستثنى من ذلك منه ما كان شعرا فإنه يرى أنه من المقرر في كتب ضرائر الشعر أن وضع حرف مكان حرف هو ضرورة تسوغ للشاعر من دون الناثر إذ "قد يضطره شعره إلى هذا الاستعمال من دونما حرج أو نظر إلى فرق بين استعمال حرف من دون حرف آخر فان هذا سائع دائر في بيئته"⁽¹⁰⁵⁾ .

"وليس للتضمن حكم مقبول لأن الفائدة البلاغية لا تصح البتة في مخالفة الفصاحة بوضع لفظ في غير موضعه"⁽¹⁰⁶⁾ ، فلا تشير حروف الجر إلى معانيها الأصلية فقط وإنما تشير هنا إلى معاني حروف أخرى "فقد تقترب المعاني من بعضها أو يتوسع في

استعمال المعنى فيستعمل بعضها في معنى بعض أو قريب منه" (107) فمثلا قد يتوسع في معنى اللصاق بالباء فيستعمل للظرفية فنقول :اقمت بالبلد وفي البلد .

ولم يكن الدكتور مصطفى جواد أول من ذهب إلى هذا الرأي بل سبقه الكثير من العلماء ومنهم ابن السيد البطليوسي (521هـ) قال"هذا الباب أجازته قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون وفي القولين جميعا نظر، لأن من أجازته من دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز: سرت إلى زيد، وهو يريد: مع زيد ... وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز ابدال الحروف ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب" (108)، كما قال الرضي"إقامة حروف الجر مقام بعض غير عزيزة" (109) ، وعليه يكون "الأولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن" (110) ويرد بهذا الدكتور مصطفى جواد على قول من استشهد بقوله تعالى (لاصلبنكم في جذوع النخل) على أنه المراد (على) لأن الصلب ومبالغته التصليب يفيد التثبيت والتسمير للبدن والرجلين وهذا كان من أصول التعذيب القديمة بعد ذلك ولاسيما في العهد الأموي أصبح الصلب يعني التعليق (111) .

كما يذهب الدكتور مصطفى جواد إلى امكانية وضع حرف مكان حرف والقول بالتضمنين هنا غير مقبول لأن الفائدة البلاغية لا تصح مع مخالفة الفصاحة بوضع لفظ في غير موضعه (112) فيقول ان " استعمال (على) مع كل فعل يدل على الاستحواذ والسيطرة والاحتواء والشمول وإن كان الاحتواء ناشئا من الشفقة كقولك :عطف عليه وحنى عليه وحذب عليه" (113) ، وكذلك تفيد (على) الاستعلاء والتسلط والأذى في الأعم الاغلب فمعنى (نذيع عليكم الخبر) هو ننشر أخبارا سيئة وأوصافا قبيحة لكم ما تكرهون نشره عن أحوالكم (114) .

وسوَّغ وجهة نظره في استعماله الحرف(على) مع الفعل أكد لأن الفعل المؤكد هو الامر والمسيطر على المؤكد عليه وبالتالي فهي تستعمل للاضرار بالمجرور واطهار ضعفه (115) ، ويرى ان الحرف (عن) يستعمل للمجازة والمساعدة ومن هذا قولهم انجازت السحاب أي انكشفت وانزاحت (116) ، وعن العلاقة بين (على ، عن) يرى الدكتور مصطفى جواد أنَّ ابن الدهان وهو قد ادرك القرن السابع للهجرة قال:

وعهدي بالصبا زما وقدّي حكي الف ابن مقلّة في الكتاب
فصرت الآن منحنيا كائي افتش في التراب على شباب

كان يجب ان يقال (فتش عنه) لا (عليه) والفعل فتش متعد لمفعول محذوف والأصل افتش عن كذا لكنه يستدرك على ذلك بان الشعر لا يصح أن يتخذ دليلا على صحة التعبير ما دام مخالفا للنثر ومن ذلك قول ابن الدهان⁽¹¹⁷⁾ ، لانه يخالف القاعدة إذا تعارض مع الوزن والقافية بمعنى أنه قد يعني خروج قائله عن قواعد اللغة ونحوها لمسوغات تبيحها له صنعة الشعر.

مما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض إذا اتفق مع الفائدة البلاغية ووافق الفصاحة ناهيك عن أن التجويز بالحرف اخف من الفعل⁽¹¹⁸⁾ .

ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ. إذ نيابة الحروف تعني استعمال الحرف في غير معناه المتبادر للذهن ، والنحاة كما ذكرت مختلفون في ذلك ، ويأتي ذلك إذا ما عرفنا أن مسألة التناوب بين حروف الجر مسألة أبحاثها اللغة لأبنائها قدماء ومحدثين على غير ما ذهب إليه بعض علماء العربية، كقول بعض القدماء البصريين بالتضمين بدلا من التناوب⁽¹¹⁹⁾ ، وتبعهم بعض المعاصرين في القول بأن تناوب بعض الحروف سماعي لا يجوز القياس عليه، لذا سعت من خلال رسالتي الى التعريف بمفهومي التناوب والتضمين، وتوضيح أن التضمين في حروف الجر فيه بعد عن المعنى المراد وهو ما اتفق عليه جملة من العلماء القدماء والمحدثين ومنهم الدكتور مصطفى جواد الذي لم يجوزه إلّا اضطرارا كأن يكون لضرورة شعرية أو غرض بلاغي، وهو يرد ذلك على من احتج بوجود التناوب بين حروف الجر بأنه إما غلط شاع وذاع استعماله أو تصحيف في رسم اللفظ⁽¹²⁰⁾ .

المبحث الثاني: رأي الدكتور مصطفى جواد في تضمين الأفعال معاني أفعال أخرى

يعد هذا من الابواب المهمة في اللغة إذ فيه صعوبة المأخذ يفضي إلى غير قضية ، وهو مشترك ما بين النحاة وأهل البيان ولأهل الصرف كذلك لم يغيب عنهم ، لكن هذا الباب له حيثيات متعددة ولكل حيثية لها حكم الناظر لينظر بعين نحوية أو بلاغية أو

صرفية ، لذلك نجد في هذا الباب أن النحاة يمسكون منه بطرف ، وأهل البيان بطرف وبهذا يكون للعلماء فيه مذاهب وتأويلات عدة .

إذ تصرف العربي في وجوه التعبير بكثير من الوسائل نظرا لطواعية اللغة ومرونتها فإتساع دلالة الألفاظ والتراكيب تعني "أنَّ العبارة الواحدة أو اللفظة الواحدة قد تتسع لأكثر من معنى وقد يؤتى بها لأجل أن يجمع أكثر من معنى وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة فبدل أن يطيل المتكلم الكلام ليجمع بين معنيين أو أكثر من المعاني المطلوبة يأتي بعبارة واحدة يجمع فيها المعاني كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى المطلوب" (121) والتضمين دليل سعة اللغة العربية ومرونتها وحاجة أهلها إلى التصرف فيها ، ومن ذلك لفظة الصوم مثلا تدل على الامتناع عن المفطرات والامتناع عن الكلام فإذا قلت (فلان صائم) وعנית بذلك أنه ممسك عن المفطرات وعن الكلام كان ذلك من باب التوسع في دلالة اللفظ ، كما أنَّ القرآن الكريم خير مثال على ذلك لأنه "دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والألفاظ لاختلاف الموطن والسياق" (122) فهذه العلاقة التبادلية بين القرآن واللغة العربية تفرض أن تلجأ أي دراسة قرآنية إلى الإلمام المستفيض بعلوم اللغة العربية كما تفرض أن تستند أي دراسة لغوية عربية إلى القرآن الكريم في المقام الأول فاللغة العربية التي ينطق بها القرآن الكريم تنفرد بخصائص لا تتمتع بها غيرها من اللغات مما يؤكد كونها لغة كتاب الله، ومن ذلك أنها تتمتع بمرونة دلالية سواء أكانت على مستوى الكلمات أم على مستوى التراكيب، فهناك آيات قرآنية تحتمل أكثر من معنى فيؤتى بها في القرآن الكريم لأجل أن تجمع المعاني كلها بأوجز العبارات ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (123) فالكوثر تعني الكثرة والمبالغة كما تعني الخير والكوثر نهر في الجنة كما يذهب آخرون إلى أنه ابنته (عليها السلام) فاطمة الزهراء (عليها السلام) ويمكن لنا أن نقول أن المراد بالكوثر جميع نعم الله تعالى على نبيه محمد (عليه السلام) .

وموضوع التضمين له صلة بتعدي الفعل ولزومه والحقيقة والمجاز ، وتأويل الشواهد بحسب قواعد التعدي واللزوم نحو قولهم في قوله ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمًا لَّا أَعْلَىٰ وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ (124) ، قالوا عداه بـ (إلى) لتضمن (يسمعون) معنى الإصغاء (125) ، وفي قوله تعالى ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (126) أي دعا بعذاب (127) .

فأمن الدكتور مصطفى جواد بتضمين الأفعال بعضها مكان بعض بعد أن أنهى آراءه بنفي تضمين الحروف بعضها مكان بعض قال " والكلام على الحروف يستدرجني إلى الكلام على الأفعال" ⁽¹²⁸⁾، لأن التجوز في الفعل أسهل لديهم منه في الحرف ⁽¹²⁹⁾.
ويذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن هناك تضمينا في الأفعال فقال "كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعدية ما ضمن معناه" ⁽¹³⁰⁾ مثل عوده على الأمر وتعود عليه واعتاد عليه، فإن كثيرا من الكتاب يعدون هذه الأفعال بـ(على) والصواب تعديتها بنفسها فيرى سبب تعديتها قد يكون واحدا من أسبابه التضمين كما يقال دربه عليه ومرنه عليه ⁽¹³¹⁾، وبهذا يمكن أن يسمى التضمين أيضا حمل الفعل على ما هو بمعناه، فضلا عن نزع الخافض قد تكون التعدية بالتضمين وهو باب واسع في اللغة العربية فالتضمين بالأفعال وهو أن يشرب فعل من الأفعال معنى فعل آخر لقاربة بينهما قال تعالى ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ ⁽¹³²⁾، فضمن معنى تحرموه فعدي إلى اثنين لا إلى واحد وبهذا يكون الفرق بين التعدية بنزع الخافض والتضمين أن الأولى تحافظ على معنى الفعل والثانية توسعه بعض التوسيع وما ذلك التيسير إلا لغرض بلاغي ⁽¹³³⁾.

ومن جملة قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة في مسألة التضمين هي أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم إذ يرى أنه قياسي لا سماعي متى ما تحققت المناسبة بين الفعلين ووجدت قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس فضلا على ملازمة التضمين للذوق العربي، وقد أوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي ⁽¹³⁴⁾. وهو الشرط الذي ارتآه أيضا الدكتور مصطفى جواد اجتهدا أي من شروط التضمين.
فالتضمين في الأفعال وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ ⁽¹³⁵⁾ ضمن تعزموا معنى تنووا، فعدي تعديته.

والحق أن نظام اللغة العربية يفسر لنا هذه الظاهرة تفسيراً واضحاً من غير افتراضات وتأويل، كما مر بنا، فالتضمين اتساع في المعنى، وهو أسلوب مرتبط بالذوق يلجأ إليه لغرض بلاغي مع تحقق المناسبة بين الفعلين ووجود قرينة يؤمن معها

اللبس. لأن العرب لم تبدل حرفاً مكان حرف بغرض إظهار جواز التناوب وإنما هو مذهب بلاغي جرى به لسانهم .

وعن علاقة المتعدي واللازم بالتضمين نجد التضمين هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر وما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللازم⁽¹³⁶⁾ ، ومنه قوله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽¹³⁷⁾ ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾⁽¹³⁸⁾ ، وقوله تعالى ﴿أَنْ تَسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾⁽¹³⁹⁾ .

وقال الرضي عن التضمين إنه " الأولى في مثله أن يقال: ضمن اللازم معنى المتعدي، أي: تجوزون، الديار، ولألزم صراطك، و: ولا تتوا عقد النكاح، وترضعوا أولادكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعدية ما ضمن معناه، قال تعالى: (يخالفون عن أمره)⁽¹⁴⁰⁾ ، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه"⁽¹⁴¹⁾ .

وبما أن التضمين أن "يضمن فعل متعد معنى فعل لازم"⁽¹⁴²⁾ ، فهو بذلك يكسب معنيين في تعبير واحد معنى الفعل المذكور والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته.

والى ذلك ذهب ابن هشام إذ قال "قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"⁽¹⁴³⁾ ، ويرى الدكتور مصطفى جواد مثال ذلك أنه ليس صحيحاً أن يتلو الفعل أغراه (عليه) فيقال (أغراه عليه) بل يقال أغراه به لأن الإغراء هنا تضمن معنى الالتصاق ، إذ ليس صحيحاً أن يقال الصقه عليه ولم يستقم معه الكلام، وعلى الرغم من أنه يذهب به الظن إلى أنه قرأ ذلك في شعر قديم من مروج الذهب غير أنه يُسوَّغ ورود ذلك بأنه قد يكون تصحيحاً لقولهم (أضراره عليه) من الإضرء والاضراء منه⁽¹⁴⁴⁾ .

فوجود التضمين والأنابة يعكس لنا جانب المرونة المعنوية في اللغة الذي عكسه العرب على سجيته.

وطالب الدكتور مصطفى جواد بضرورة التوسع في التضمين بالأفعال لينفتح باب واسع يمكن الاستفادة منه في تيسير اللغة على طالبيها⁽¹⁴⁵⁾ .

ومن ضمن ما يذهب إليه في تضمين الأفعال معاني أفعال أخرى يقول "قل تخرج فلان في الكلية الفلانية ولا نقل تخرج من الكلية الفلانية وذلك لأن تخرج بمعنى (تأدّب وتعلّم)... لكن العجيب ان (التخرج) لا يزال في اللغة العامية العراقية يفيد معنى العلم وحسن التصرف فالعوام يقولون في ذكر من يسيء التصرف والعمل (فلان ما يتخرج في هذا العمل)" (146).

فالفعل إذا كان في معنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانا بأن هذا الفعل بمعنى ذلك الآخر.

فللتضمين غرض هو الإيجاز وقرينته هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه وغير ذلك " وكثرة وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية متى حافظ على شروطه، فإن لم نر بين الفعلين العلاقة التي يعتد بها فيما ذكرت، كان التضمين باطلا، فإذا وجدت العلاقة ولم يلاحظها المتكلم، فاستعمل فعل أذاع متعديا بحرف الباء، ظنا منه أنه يتعدى به، لم يكن كلامه من باب التضمين بل كان كلامه غير صحيح" (147).

الهوامش :

- (1) ينظر: مصطفى جواد فيلسوف اللغة ، وحيد الدين بهاء الدين ، ط/2، فضولي للطباعة والنشر ، كركوك ، 2013م:73.
- (2) المصدر نفسه: 132.
- (3) هكذا عرفتهم، جعفر الخليلي، ج/3، ط/1 ، مطبعة الجوادين العامة، بغداد ، 1462هـ :73.
- (4) ينظر: مصطفى جواد فيلسوف اللغة: 73.
- (5) مجلة لغة العرب العراقية، مطبعة الاداب، بغداد، 1924م، العدد/ 9 : 646
- (6) ينظر: مصطفى جواد فيلسوف اللغة:186.
- * قضاء الخالص حاليا وهو جزء من محافظة ديالى.
- (7) ينظر: مجلة الاخاء الاعداد/ 303-304-305،بغداد، تموز 2015 :26.
- (8) ينظر : مجلة الاخاء، الاعداد/303-304-305 : 26.
- (9) ينظر: مصطفى جواد ناسك في محراب العربية، توفيق التميمي، جريدة التأخي، بغداد، العدد/6978، 2015/9/22م
- (10) الاصول في النحو، ابو بكر محمد بن سهل البغدادي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م: 55/2.
- (11) الاتساع في النحو قديما، قاسم محمد صالح، مجلة جرش للبحوث والدراسات، عمان ، 2005م: 57.

- (12) ينظر: الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، ج/1، ط/3، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1988م: 211/1.
- (13) ينظر: الاتساع عند ابن الشجري، د. سعد الدين ابراهيم، مجلة التراث، العدد/30-31، دمشق، 2013م : 29.
- (14) ينظر: المصدر نفسه: 298.
- (15) في التراث اللغوي، الدكتور مصطفى جواد، تحقيق الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م: 412.
- (16) في التراث اللغوي : 335.
- (17) المصدر نفسه : 206.
- (18) الضائع من معجم الادباء ، مصطفى جواد ، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2001م: 8.
- (19) ينظر: دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ، مصطفى جواد، مطبعة اسعد، بغداد، 1968م: 59.
- (20) ذكرى مصطفى جواد، سالم الالوسي، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1970م: 21.
- (21) ينظر: في التراث اللغوي : 140.
- (22) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960م: مقدمة.
- (23) ذكرى مصطفى جواد: 67.
- (24) ينظر: الموسوعة الصغيرة، محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999م: 72.
- (25) في التراث اللغوي : 311.
- (26) مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبدالله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، د-ت: 180
- (27) قل ولا تقل ، د. مصطفى جواد، ج/1، ط/1، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2001م: 166/1.
- (28) الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 – 1956 م: 215/1
- (29) الخصائص: 215/1.
- (30) دراسات في فلسفة النحو: 97.
- (31) ينظر: المباحث اللغوية في العراق ، مصطفى جواد مطبعة المعاني ، بغداد، 1965م: 15.
- (32) في التراث اللغوي: 143.
- (33) دلالة الالفاظ، ابراهيم انيس، ط/2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1963م: 78.
- (34) ينظر: دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دار قتيبة دمشق، 1983م: 12.
- (35) المزهري في علوم اللغة وانواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد احمد جاد المولى واخرين، ج/2، ط/3، دار التراث ، القاهرة، 2008م: 16/1.
- (36) دلالة الالفاظ: 11.
- (37) ينظر:
- (38) ينظر: قل ولا تقل : 54.
- (39) في التراث اللغوي: 142.

- (40) ينظر : المباحث اللغوية، ص 69.
- (41) مصطفى جواد حياته ومنزلته العلمية، محمد عبد المطلب البكاء، ط/2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002م: 124.
- (42) ينظر : علم الدلالة، احمد مختار، عالم الكتب، القاهرة، 1998م: 235.
- (43) ينظر: في الدلالة والتطور الدلالي، د. احمد محمد قدور، مجلة المجمع العلمي الاردني، العدد/36، 1989م: 126.
- (44) ينظر : مصطفى جواد وجهوده: 8.
- (45) البلاغة عند الجاحظ، احمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1983م: 45.
- (46) دلالة الالفاظ: 103.
- (47) المَصْدَرُ نَفْسُهُ : 123.
- (48) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، ابراهيم انيس، ط/3، دار الاندلس، بيروت، 1983م: 42.
- (49) ينظر: قل ولا تقل: 119 / وينظر: دراسات في فلسفة النحو: 106.
- (50) ينظر: جدل اللفظ والمعنى، د. مهدي اسعد، ط/1، دار وائل، عمان، 2000م: 140.
- (51) ينظر : مصطفى جواد فيلسوف اللغة: 126.
- (52) قل ولا تقل، مكتبة النهضة: 74.
- (53) قل ولا تقل، مصطفى جواد، طبعة خاصة من دار المدى، 2001م: 7/1.
- (54) دلالة الالفاظ: 157.
- (55) المصدر نفسه: 158.
- (56) في التراث اللغوي، الدكتور مصطفى جواد، تحقيق الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، ط / 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م: 29.
- (57) ذكرى مصطفى جواد: 21.
- (58) ينظر : مصطفى جواد حياته ومنزلته العلمية: 130-133.
- (59) ينظر : علم اللغة المعاصر، يحيى عابنة، امانة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2005م: 102.
- (60) مصطفى جواد وجهوده اللغوية: 224.
- (61) ينظر: القول الناجع في الغلط الشائع، دمشق، مج/24، ج/ 3 ، 1949م: 397.
- (62) التضمين النحوي في القرآن، محمد نديم فاضل، ج/1، دار الزمان، السعودية، 2005م: 58/1.
- (63) ينظر: المباحث اللغوية: 43.
- (64) سورة الاسراء/1.
- (65) ينظر : الخصائص: 2/ 306.
- (66) من أول من قال بالتضمين النحوي؟، ملتقى اهل الحديث الالكتروني، 23/9/2010م.
- (67) ينظر: القول الناجع: 297.
- (68) ينظر: بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، منشورات المكتبة الشاملة: 62/ 6.
- (69) سورة الكوثر / 1.

- (70) الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري تحقيق : أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط/1 ، 2002 م : 10/ 308.
- (71) ينظر : المعجم الوسيط، اخراج ابراهيم مصطفى وآخرون، ج/1، ط/2، دار الدعوة، استانبول-تركيا، 1960م : 544.
- (72) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار الفكر - بيروت ، الطبعة السادسة ، 1985م : 1/ 897.
- (73) حاشية الخصري على ابن عقيل، ضبط /يوسف شيخ محمد البقاعي، ط/1، دار الفكر، 2003م : 14/1.
- (74) التضمين النحوي في القرآن: 1/ 107.
- (75) دراسات في فلسفة النحو: 30.
- (76) معاني النحو ،فاضل السامرائي، دار الحكمة ،الموصل، 1990م : 3/ 12.
- (77) تتاب حروف الجر في لغة القرآن، د.محمد عواد ،دار الفرقان ،عمان: 5-7.
- (78) ينظر: حاشية الصبان ،تحقيق/طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوفيقية،القاهرة ،د-ت: 1/ 138.
- (79) معاني النحو : 3/ 15.
- (80) الأنبياء: 47.
- (81) ينظر: التضمين النحوي في القرآن: 1/ 66.
- (82) ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي،تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، دار إحياء الكتب العربية ،دمشق، 1957م: 3/ 359.
- (83) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998م: 1/ 86.
- (84) ينظر: معاني النحو: 3/ 7.
- (85) القول الناجع، مج/24، ج/3: 397.
- (86) ينظر: معاني النحو : 3/ 5.
- (87) العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي، ج/8 ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، ط/1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م : 356.
- (88) ينظر: الكتاب : 1/ 310.
- (89) صور من اتساع دلالة الالفاظ والتراكيب في تفسير الكشاف، د.محمد فاضل صالح السامرائي ، مجلة جامعة ام القرى، ج/19، ع/42، 1428هـ: 318.
- (90) ينظر: التضمين النحوي في القرآن: 1/ 66.
- (91) ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف ابو حيان الاندلسي،تحقيق/الشيخ عادل احمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية،بيروت، 1993م: 9/ 92.
- (92) قل ولا تقل، مصطفى جواد، مكتبة النهضة: 91.
- (93) التضمين النحوي في القرآن الكريم: 1/ 114.
- (94) مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مج/24 ، ج/3 ، 1949م: 397.
- (95) ينظر: معاني النحو : 3/ 12.
- (96) ينظر: القول الناجع في الغلط الشائع، مج/24، ج/3: 397-399.

- (97) معاني النحو : 3 / 7 .
(98) ينظر : النحو الوافي : 2 / 443 .
(99) سورة الانسان / الآية 6 .
(100) المطفون / الآية 28 .
(101) ينظر : معاني النحو : 3 / 215 .
(102) ينظر : كتاب قل ولا تقل ، مكتبة النهضة : 21 .
(103) سورة الانسان / 6 .
(104) مجلة المجمع العلمي العربي ، مج/ 24 ، ج/ 3 : 397-398 .
(105) معاني النحو : 3 / 9 .
(106) القول الناجع في الغلط الشائع ، مج/ 24 ، ج/ 3 : 397 .
(107) معاني النحو : 3 / 8 .
(108) الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ، ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي ، تحقيق / الاستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1996م : 339-340 .
(109) شرح الشافية ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ، تحقيق محمد نور الحسن واخرين ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1982م : 2 / 299 .
(110) معاني النحو : 3 / 19 .
(111) ينظر : قل ولا تقل ، مكتبة النهضة : 74 .
(112) ينظر : مجلة المجمع العلمي العربي ، مج/ 24 ، ج/ 3 ، 1949م : 399 .
(113) مجلة المجمع العلمي العربي ، مج/ 24 ، ج/ 3 ، 1949م : 402 .
(114) ينظر : قل ولا تقل ، مكتبة النهضة : 81 .
(115) ينظر : مجلة المجمع العلمي العربي ، مج/ 24 ، ج/ 3 ، 1949م : 402 .
(116) ينظر : المصدر نفسه : 406 .
(117) ينظر : المصدر نفسه : 413 .
(118) ينظر : حاشية الخصري / 1 / 14 .
(119) ينظر : الاقتضاب في شرح ادب الكتاب : 2 / 262 .
(120) ينظر : قل ولا تقل ، مطبعة النهضة : 76 .
(121) صور من اتساع دلالة الالفاظ والتراكيب في تفسير الكشاف : 343 .
(122) معاني النحو : 3 / 81 .
(123) سورة الكوثر / 1 .
(124) سورة الصافات / 8 .
(125) تناوب حروف الجر : 19 .
(126) سورة المعارج / 1 .
(127) دراسات في فقه اللغة : 28 .
(128) ينظر : مجلة المجمع العلمي العربي ، مج/ 24 ، ج/ 3 ، 1949م : 399 .
(129) ينظر : تناوب حروف الجر : 58 .

- (130) دراسات في فلسفة النحو: 91.
- (131) ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي، مج/24 ، ج/3 ، 1949م: 411.
- (132) سورة آل عمران / ١١٥ .
- (133) ينظر: دراسات في فلسفة النحو: 30.
- (134) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، منشورات المكتبة الشاملة ، الأصدار الرابع، (بدون رقم صفحة).
- (135) سورة البقرة / ٢٣٥ .
- (136) ينظر: التضمنين النحوي في القرآن : 126/1.
- (137) سورة الاعراف/16.
- (138) سورة البقرة / ٢٣٥ .
- (139) سورة البقرة / ٢٣٣ .
- (140) سورة النور/63.
- (141) شرح الرضي على الكافية، تصحيح/يوسف حسن عمر، ج/4، ط/2، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، ليبيا، 1996م: 138/4
- (142) معاني النحو : 3/ 14.
- (143) مغني اللبيب، المكتبة العصرية: 791/1.
- (144) ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي، مج/24 ، ج/3 ، 1949م: 412.
- (145) ينظر: دراسات في فلسفة النحو: 31.
- (146) كتاب قل ولا تقل، مصطفى جواد، مكتبة النهضة: 45.
- (147) التضمنين النحوي في القرآن: 105/1.

المصادر والمراجع

- 1- الاتساع في النحو قديما، قاسم محمد صالح، مجلة جرش للبحوث والدراسات، عمان ، 2005م: 57
- 2- الاتساع عند ابن الشجري، د. سعد الدين ابراهيم، مجلة التراث، العدد/30-31، دمشق، 2013م
- 3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج البغدادي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م
- 4- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، تحقيق/ الاستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب، القاهرة ، 1996م.

- 5- بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، منشورات المكتبة الشاملة
- 6-البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي،تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، دار إحياء الكتب العربية ،دمشق، 1957م
- 7-البلاغة عند الجاحظ،احمد مطلوب،دار الشؤون الثقافية،بغداد،1983م
- 8-التضمن النحوي في القرآن،محمد نديم فاضل،ج/1،دار الزمان،السعودية،2005م
- 9- التطور اللغوي التاريخي،إبراهيم أنيس،ط/3،دار الأندلس،بيروت،1983م
- 10- تناوب حروف الجر في لغة القرآن،د.محمد عواد ،دار الفرقان ،عمان
- 11-تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف ابو حيان الاندلسي،تحقيق/الشيخ عادل احمد عبد الموجود واخرين،دار الكتب العلمية،بيروت،1993م
- 12-جدل اللفظ والمعنى،د.مهدي أسعد،ط/1،دار وائل ،عمان،2000م
- 13-جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، منشورات المكتبة الشاملة ، الأصدار الرابع .
- 14-حاشية الخصري على ابن عقيل،ضبط /يوسف شيخ محمد البقاعي،ط/1،دار الفكر،2003م.
- 15-حاشية الصبان ،تحقيق/طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوفيقية،القاهرة ،د-ت
- 16-الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، 1952م
- 17- دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح - الطبعة التاسعة - بيروت،د-ت
- 18- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ، مصطفى جواد، مطبعة اسعد، بغداد، 1968م
- 19-دلائل الاعجاز،عبد القاهر الجرجاني،تحقيق/محمد رضوان الداية ود.فايز الداية،دار قتيبة دمشق،1983م
- 20-دلالة الالفاظ،ابراهيم انيس،ط/2 ، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1963م
- 21- ذكرى مصطفى جواد، سالم الالوسي، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1970م

- 22- شرح الشافية ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، تحقيق محمد نور الحسن واخرين، دار الكتب العلمية بيروت، 1982م
- 23- صور من اتساع دلالة الالفاظ والتراكيب في تفسير الكشاف، د. محمد فاضل صالح السامرائي، مجلة جامعة ام القرى، ج/19، ع/42، 1428هـ
- 24- الضائع من معجم الادباء ، مصطفى جواد ، ط/1، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2001م.
- 25- علم الدلالة، أحمد مختار، عالم الكتب، القاهرة، 1998م
- 26- علم اللغة المعاصر، يحيى عباينة، امانة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2005م
- 27- في التراث اللغوي، الدكتور مصطفى جواد، تحقيق الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، ط / 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م
- 28- في الدلالة والتطور الدلالي ، د. احمد محمد قدور، مجلة المجمع العلمي الاردني، العدد/36، 1989م
- 29- قل ولا نقل، ط/2، مكتبة النهضة العربية، بغداد، د-ت
- 30- قل ولا نقل ، د. مصطفى جواد، ج/1، ط/1، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2001م
- 31- القول الناجع في الغلط الشائع، د. مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي، مج/24، ج/3، دمشق، 1949م
- 32- الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، ج/1 ، ط/3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1988م
- 33- الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري تحقيق : أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط/1، 2002 م
- 34- المباحث اللغوية في العراق ، مصطفى جواد مطبعة المعاني، بغداد، 1965م
- 35- مجلة الاخاء الاعداد/ 303-304-305، بغداد، تموز 2015
- 36- مجلة لغة العرب العراقية، مطبعة الاداب، بغداد، 1924م
- 37- مجلة المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقى، دمشق، مج/24، ج/3، 1949م
- 38- مشكلات اللغة العربية وحلها، مصطفى جواد ، مجلة المعلم الجديد، مج/5، 1960م

- 39-المزهر في علوم اللغة وانواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي،تحقيق محمد احمد جاد المولى واخرين،ج/2،ط/3،دار التراث،القاهرة، 2008م
- 40-مشكلات اللغة العربية وحلها،مصطفى جواد ، مجلة المعلم الجديد،مج/5، 1960م
- 41- مصطفى جواد حياته ومنزلته العلمية،محمد عبد المطلب البكاء،ط/2،دار الشؤون الثقافية،بغداد،2002م
- 42- مصطفى جواد فيلسوف اللغة ، وحيد الدين بهاء الدين ، ط/2، فضولي للطباعة والنشر ، كركوك ، 2013م
- 43-مصطفى جواد ناسك في محراب العربية، توفيق التميمي، جريدة التآخي،بغداد، العدد/6978 ، 2015/9/22م
- 44-مصطفى جواد وجهوده اللغوية،البكاء، دار الشؤون الثقافية،بغداد،1987م
- 45-المعجم الوسيط، اخراج ابراهيم مصطفى واخرون،ج/1،ط/2،دار الدعوة،استانبول- تركيا،1960م
- 46-معاني النحو ،فاضل السامرائي،دار الحكمة ،الموصل،1990م
- 47-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ،تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ،الناشر : دار الفكر - بيروت ، الطبعة السادسة ، 1985م
- 48-مغني اللبيب ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الانصاري، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد،ج/2، المكتبة العصرية،بيروت ، 1991م
- 49- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبدالله العلي، المطبعة العصرية، مصر، د-ت
- 50-من أول من قال بالتضمنين النحوي؟،ملتقى اهل الحديث الالكتروني،2010/9/23م
- 51-الموسوعة الصغيرة،محمد عبد المطلب البكاء،دار الشؤون الثقافية،بغداد، 1999م
- 52-النحو الوافي، د.عباس حسن، ج-2، ط/4، دار المعارف،مصر،1963م
- 53-هكذا عرفتهم، جعفر الخليلي ،ج/3، ط/1 ، مطبعة الجوادين العامة ،بغداد ، 1462هـ.
- 54-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998م

Research's Summary

The research titled came (breadth of issues Remember in the curriculum of (Dr. MUSTAFA JAWAD) path to go to the language and to help them cope with current developments and the progress of civilization, as it moved it between the sources and references in order to come out in its current form and including aggravated Add new all placebo was focused on directing properly increases (Dr. MUSTAFA JAWAD) niche and opens up new horizons in the breadth of the language and its development and will be the first building block for research and other studies.

Many languages, including Arabic bred to develop the all-new and only because they have the flexibility that qualifies them for this development, the existence of exotic names and common in terminology does not reflect our inability language from taking its ideals but it means neglects her children and shorten its scientists and the weakness of translators and disregard for intruders by their presence the affiliation because the Arab accommodate much of what was wrong with pens holders and the Palace with him some of the cursed them, hence emerged Shams Dr. MUSTAFA JAWAD to be honest on this language-old in the study and diligence which transmit the spirit apart by letting pronounced.

The research came, including an introduction and a prelude and two topics and search results as well as a summary in English and then a list of sources and references.

The boot has included the life of Dr. MUSTAFA JAWAD scientific career, came the search divided on two addresses I spoke in the first for letters, they are one of the pillars of speech because it can be either a name or actually or characters, and that the search in those letters that accompany acts in the compositions and the use of the greatest facilitators Arabic applicants, and was the second title dedicated all included acts Other meanings of actions and showed that the Arabic language was characterized to act in the faces of expression due to flexibility broadened denote words and compositions of any single phrase or a single word could accommodate more than one meaning.

In conclusion, I ask the Almighty God that I have been able to provide a modicum of the characteristic properties of the Arabic language and the role of science in their flags are fleshed gorgeous look strong contrary to the deadlock that prevailed in them and break the monotony of a searchable, namely Dr. MUSTAFA JAWAD.